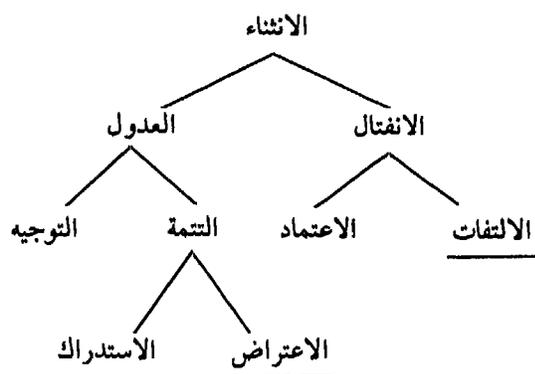


فقد استشهد على نوع «التسهيم» بيتين للخنساء، وهما:

بِيبِضِ الصِّقَاحِ وَسُمْرِ الرِّمَاحِ فَبِالْبَيْضِ ضَرْباً وَبِالسُّمْرِ وَخَزَا
وَنَلْبَسُ فِي الْحَرْبِ نَسْجَ الْحَدِيدِ وَنَلْبَسُ فِي السِّلْمِ خَزَاً وَقَزَاً

ويعلق على هذين البيتين بقوله: «إنه من صور هذا النوع، ويشبه أن يكون ذلك منه إنما هو في البيت الثاني فقط؛ فأما الأول فإن النوع الأول من النوع الأول من هذا أولى به، أعني المقابلة»⁽³¹⁾.

وأما المثال الثاني فهو في جنس «الانثناء»:



يعرف بأن «الالتفات» هو اسم مشترك بين هذا المعنى الواقع في هذا النوع، والمعنى الآخر الذي هو النوع الأول من جنس التتمة، وهو المسمى «اعتراضاً»⁽³²⁾، لكنه لم يقبل هذا التداخل لأنه يخل بمبدأ استقلال الأجناس وتراتب الأنواع وتقسيم الفصول. ولذلك اجتهد في أن يعدهما نوعين متباينين.

نكتفي بهذه الأمثلة لأنها تبين الصعوبات التي تعترض الإخلاص لمبدأ استقلال الأنواع الوسطى والأخيرة، وتبين عدم وجود مقاييس لتصنيفها ولترتيبها؛ وقد كان السجلماسي شاعراً بهذه الصعوبات. والتمس لذلك اعداراً مقبولة ووجيهة؛ منها أن الصناعة البلاغية هي من: «الصنائع التي يعسر انتزاعها من المواد وتجريدها من عوارضها»⁽³³⁾، ومنها أنه: «ليس يبعد أن يكون الشيء في جنسين وفي مقولتين لكن

(31) المنزع، ص 362-363.

(32) ما تقدم، ص 442.

(33) ما تقدم، ص 394.